EXTRACTED OIL & DERIVATIVES CO.
ISO 9001 - 14001
Head Office : 35 Suez Canal Ave., Moharam Bek, Alex.
Tel. : 002 03 3817928 - 3816326
002 03 3818089 - 3817259
Fax : 002 03 3813199
Marketing Sector : Tel. : 3817259 - 3818093
E_mail : extractedoils@hotmail.com

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
الحاصلة على شهادة الأيزو ٩٠٠١ - ١٤٠٠١
المركز الرئيسى : ٣٥ ش قنال السويس - محرم بك
تليفون : ٣٨١٧٩٢٨ - ٣٨١٦٣٢٨ /٠٣
٠٣/٣٨١٨٠٩٣ - ٣٨١٧٢٥٩
فاكس : ١٩٩ ٣٨١٣/٠٣
قطاع التسويق : ٣٨١٦٩٥٤ - ٣٨١٨٠٩٣
ص.ب. : محرم بك

السادة / البورصة المصرية

قطاع الافصاح

تحية طيبة وبعد ،،،،

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم الرد على تقرير السادة مراقبى الحسابات عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٧/٦/٣٠ .

وتفضلوا بقبول وافر التقدير الاحترام ،،،،

رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب

محاسب / سمير عبد العظيم البنا

الفروع التجارية :
فرع القاهرة : ٧ش عزت باشا - المطرية - تليفاكس: ٠٢/٢٥٠٥٤٦٤
فرع السادات : خلف نادى النجوم
فرع المنصورة : ٣٤ درب الويشى - متفرع من شارع الحوار - ت : ٠٥٠/٢٢٤٧٨٠٢

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
قطاع الشئون المالية
الرد على تقرير مراقبى الجهاز المركزى للمحاسبات عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٧/٦/٣٠

الملحـــوظة	الـــرد
(١) - تم يتم اجراء مطابقة بين الجرد الفعلى للاصول الثابتة فى ٢٠١٧/٦/٣٠ وسجل الاصول الامر الذى قد يؤدى الى وجود خلافات . يتعين اجراء هذه المطابقة ومعالجة الفروق ان وجدت .	* تم تشكيل لجنة لمطابقة الجرد الفعلي للأصول الثابتة في ٢٠١٧/٦/٣٠ مع سجل الاصول على أن تبدأ اللجنة عملها في ٢٠١٧/٩/٩ و تنتهي من اعمالها خلال ثلاثة شهور مع عمل سجلات جديدة للأصول وسيتم الاستعانة ببرنامج حاسب آلى للاصول الثابتة بعد الانتهاء من السجل الجديد
(٢) - ضمن حساب الأصول الثابتة- أراضي - نحو ١٦٥ ألف جنيه قيمة مصروفات تمهيد وتجهيز ارض مصنع محرم بك ومبنى الادارة بمساحة نحو ٦١ ألف متر٢ . منها ما هو محل نزاع قضائي على ملكيته مع محافظة الاسكندرية ممثلة في جهاز حماية أملاك الدولة الذي يطالب بمقابل انتفاع عن مساحة نحو ٤٣ ألف متر٢ بناء على المطالبة الواردة للشركة برقم ٨٢٩بتاريخ ٢٠١٧/٥/٢٢ بمبلغ ١٩٨ مليون جنيه ، وباقي المساحة بنحو ١٨ ألف متر٢ تسلمتها الشركة بموجب قرار تأميم ومحضر اتفاق في ١٩٨٨/٦/٩ من شركة الغازات الصناعية وهى غير مسجلة. يتعين اتخاذ الاجراءات اللازمة ومخاطبة كافة الجهات السيادية للتوصل الى حل هذا النزاع حفاظا على حقوق الشركة واستمراريتها ولتملك الشركة تلك الاراضى وتسجيلها مع العمل على تكوين المخصص اللازم لمواجهة تلك المطالبات .	نوضح أن ارض قطاع مصانع محرم بك تنقسم إلى عدة قطع بياناتها كالتالى:- القطعة الاولى: - بمساحة ٦٠٤٢,٣٤ م٢ مستأجرة من محافظة الاسكندرية بموجب العقد المشهر رقم ٤٠٨٧ لسنة ٧٠وقد حصلت الشركة على حكم قضائي نهائي و إقرار من المستشار القانوني لحماية أملاك الدولة بتملك الشركة لتلك القطعة بالسعر السائد وقت التأجير سنة ١٩٧٢ بسعر المتر ١,٧٥ قرش وتم اتخاذ إجراءات شهر تلك القطعة و قام الشهر العقاري بابلاغ أملاك الدولة لحضور مندوب عنها للاقرار بالملكية لصالح الشركة ولم يحضر وتم الالتجاء إلى القضاء المستعجل و الدعوى محدد لها جلسة ٢٠١٧/١٠/١٢ لالزام جهة الادارة بالتوقيع علي العقد. وتم احالتها للدائرة (١٧) مدني جزئي محرم بك وتحدد لها جلسة ٢٠١٧/١٢/١٠ - القطعة الثانية : مساحة ١٦٨٢٥,١٨م٢ مستأجرة من محافظة الاسكندرية بموجب العقد المشهر رقم ٤٠٨٤ لسنة ٧٠. - القطعة الثالثة :- مساحة ٢٠٥٥٢,٦٩ م٢ مستأجرة بموجب محضر تسليم مورخ١٩٦٩/٦/١١ وقد قامت الشركة بسداد ثمن الأرض المقدر وقت التأجير للقطع الثلاث سالفة الذكر بالانذرات الآتية: - انذارا عرض بتاريخ ١٩٩٤/٨/١٤ بمبلغ ٣٥٩٦٧,٢جنيه – عن مساحة ٢٠٥٥٢,٦٩٠ م٢ تم تسليمه لموظف خزينة جهاز حماية أملاك الدولة – فتحي مرسي أحمد. - انذار عرض بتاريخ ١٩٩٤/١١/١٩ بمبلغ ٤٠٠١٨,١٦٠ جنيها عن مساحة ١٦٨٢٥,١٨م٢ و مساحة ٦٠٤٢,٣٤٠ م٢ – وجدير بالذكر أن تلك القطعتين الثانية و الثالثة ينطبق عليهما ذات الحكم الصادر في الدعوى الخاصة بمساحة القطعة الاولى - المطالبة المالية : - فوجئت الشركة بجهاز حماية املاك الدولة يرسل مطالبات بمبالغ باهظة لا تتناسب مع الواقع – و لم نتوصل لأسس المحاسبة التى بنى عليها هذا المبلغ - تعاملت الشركة بمخاطبة الجهات السيادية لاكثر من مرة و آخر مذكرة تم أرسالها الى السيد الفاضل رئيس مجلس ادارة الشركة القابضة للصناعات الغذائية وقام سيادته بارسال مذكرة الى السيد الفاضل / وزير التموين والذي قام سيادته بمخاطبة السيد / محافظ الاسكندرية وذلك لترك الأمر للقضاء حيث أن هناك منازعات منظورة امام القضاء . - امـا بالنسبة لباقي مساحة أرض مصنع محرم بك وقدرها ١٨ ألف م ٢ فهي عبارة عن الآتى :- ١٤٠٠م٢ تقريباً بموجب محضر اتفاق بين شركة الغازات و شركة الزيوت المستخلصة بقرار من السيد / وزير الصناعة مورخ١٩٨٨/٦/٩ومحضر اجتماع مورخ فى ١٩٨٨/١١/١٧ بشان انهاء هذا النزاع بحضور السيد/نبيل الليثى مدير الشئون القانونية بمكتب وزير الصناعة والسيد / شوقى الحناوى – مدير الشئون القانونية بمكتب وزير الصناعة . - ١٦٦٠٠م٢ تقريباً بموجب قرار التأميم. و احتياطيا : قد تم عمل استحقاق مبلغ ٥,٣ مليون جنيه كايجار من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠ ومبلغ ٨,٣ مليون جنية كايجار عن الفترة من ٢٠١٦/٧/١ حتى ٢٠١٧/٦/٣٠ وذلك من قيمة المطالبة المالية الواردة لنا من جهاز حماية أملاك الدولة فى ٢٠١٧/٥/٢٢ بمبلغ ١٩٨ مليون جنيه. - مع العلم أن المبلغ المدرج

تابع الرد على تقرير مراقبي الجهاز المركزى للمحاسبات عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٧/٦/٣٠

	بحساب / الاراضى و البالغ ١٦٥ الف جنيه يتضمن الاتى ٣٥٩٦٧,٢٠٧ ثمن قطعة ارض مساحتها ٢٠٥٥٢,٦٩٠ م٢ ٤٠٠١٨,١٦٠ ثمن قطعتين مساحة ١٦٨٢٥,١٨٠م ٢ و ٦٠٤٢,٣٤٠م٢ ١٢٦٤٦,١٦٣ فرق فى القيمة المقدرة للثلاث قطع اراضي ٠ ٦٩٥٨٦,٨٢٥ قيمة مصاريف ردم وتمهيد الارض الخاصة بالمصبنة الجديدة ٦٥٧٠,٥٩٩ قيمة اراضى مقام عليهاالمبانى بالمصنع عام ١٩٦٣ ٠
(٣) - عدم قيام الشركة باتخاذ الاجراءات اللازمة لتقييم واثبات وتسجيل ارض زراعية بمساحة ٨ قيراط و١٨ سهم بمدينة قويسنا وعقارات بمدينة السادات بمساحة نحو ٥١٠ م٢التى للشركة بموجب التنازل عنها من العميل عبد الحميد الفلاح مقابل المديونية المستحقة عليه ٠ يتعين اتخاذ الاجراءات اللازمة بشأن تقييم واثبات وتسجيل تلك الاراضى والعقارات باسم الشركة وتسوية قيمة المديونية فى ضوء ذلك ٠	* بالنسبة لأرض قويسنا بمساحة ٨ قراريط و ١٨سهم تقريباً تحت العجز و الزيادة و كذلك عقارات بمدينة السادات عبارة عن معرض + مخزنين * قد تم وضع اليد عليها من العميل/ عبد الحميد حسن حسن الفلاح و ذلك مقابل مديونية مستحقة للشركة قدرها مليون و خمسمائة و سبعون ألف جنيها منذ عام ٢٠٠٢ . وقد تم القبض على العميل المذكور بمعرفة الرقابة الإدارية و تم التحقيق معه في القضية رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢تحقيق كسب غير مشروع و بعد ذلك حصلت الشركة على عقود بيع من اولاده بصفتهم وكلاء عنه الا انه قد صدر قرار بالتحفظ و منع من التصرف في الممتلكات وقد داومت الشركة على تقديم طلبات لوزارة العدل إدارة الكسب غير المشروع. و بتاريخ ٢٠١٧/٧/٦ ورد للشركة كتاب السيد معالي المستشار / مساعد وزير العدل لإدارة الكسب غير المشروع للحضور بمقر الوزارة وتم الحضور وكان من ضمن طلباتهم موافقة مجلس الادارة من عدمه على طلب رفع التحفظ على تلك الملكيات العقارية واعتمادها مقابل المديونية المقيدة على العميل / عبدالحميد حسن حسن الفلاح ونجله احمد وقد وافق مجلس الادارة بجلسته المنعقدة فى ٢٠١٧/٦/٣٠ ٠ و تم تقديم طلب بالاكتفاء بالأرض الزراعية بقويسنا و مدينه السادات وفاء للمديونية حيث ان العميل قد توفى الى رحمة الله و تقدمنا بطلب بذلك مع طلبنا لرفع التحفظ لاتخاذ اجراءات نقل الملكية وأعدت مذكرة من السيد المستشار/ محمد حامد – نائب مساعد الوزير واحالتها للمحكمة الجنايات للتصديق حيث ان العميل قد سبق الحكم عليه بالسجن عشر سنوات في الجناية رقم ١٢٧٠١ لسنة ٢٠٠٢ و تم ذلك في ٢٠١٧/٨/٢١ والحضور أمام محكمة الجنايات في ٢٠١٧/٩/١٤قد تم تأجيلها ولم يحدد موعد بعد وقد تم تقديم طلب في ٢٠١٧/٨/٢٨ إلى مديرية الزراعة بقويسنا وذلك للحصول على شهادة تفيد أن الأرض داخل كردون المدينة و ليست زراعية و جارى اتخاذ الاجراءات اللازمة بمعرفة الشركة لنقل الملكية لصالح الشركةمع العلم بان قيمة الأصول التي تحت يد الشركة تفوق قيمة مديونية العميل المذكور ٠
(٤) - تبين وجود فرق مساحة قدره ٣٧٥ م٢ بأرض مصنع علف حيوان القبارى لم يظهر بالدفاتر يتمثل فى الفرق بين مساحة أرض مصنع القبارى الاجمالية البالغة ١٣٦٢٨ م٢ ومجموع المساحتين (المنزوع ملكيتها والمباعة لشركة أبو الهول) والبالغ مساحتها ١٧٦٦م٢ ، ١١٤٨٧ م٢ على التوالى ويرتبط بذلك مبلغ ٣١٥ ألف جنيه قيمة التعويض عن الجزء المنزوع ملكيته منذ عام ١٩٩١ وفقا للخطاب الوارد من محافظة الاسكندرية (ادارة نزع الملكية والتحسينات) برقم ٧٦ فى ٢٠١٢/٢/٩ والذى يطالب الشركة بضرورة عمل شطف السور لارض القبارى لاعتماد صرف التعويض ٠ يتعين الحصول على كشف تحديد مساحى واتخاذ اللازم فى ضوء ذلك والافادة مع اتخاذ الاجراءات اللازمة للحصول على التعويض.	- ان القرار بصرف مبلغ التعويض و الموافقة علية يتوقف على انه يشترط تنفيذ خط الشطف الموضح بخريطة المنطقة و المعتمد من المحافظة و الإدارة العامة للمرور ومازال المشترى لم يقم بالبناء على تلك القطعة رغم بناؤه على المساحات الأخرى وجارى المتابعة للحصول على أحقية الشركة. وان هناك ضوابع تنظيم استقطعت من المساحة الكلية المباعة وذلك طبقا للعقود المسجلة بين شركتنا والشركة الفاطمية وجارى استخراج كشف تحديد مساحى٠
(٥) - تبلغ تكلفة الاصول (الات نشاط انتاجى) المتوقف تماما منذ سنوات طبقا لحصر الشركة نحو ٢٣ مليون جنيه بصافى قيمة دفترية نحو٥٨٢ الف جنيه بعد خصم قيمة الاضمحلال فى قيمتها والبالغ نحو٦ر٤ مليون جنيه(يخص العام نحو ٢ر٣ مليون جنيه). نوصى بالتصرف الاقتصادي في تلك الالات بما يعود بالنفع على الشركة.	معروض على الجمعية العامة غير العادية للشركة بيع خطوط الانتاج خط وحدة توليد الايدروجين (وحدة الهدرجة) – خط انتاج الصفيح ٢ك- خط انتاج الصفيح المربع وقد صدر قرار مجلس الادارة رقم ٢٠١٧/٦/١٥٢٨ بالموافقة على بيع تلك الخطوط وايضا بيع ماكينة تعبئة المارجرين فى اكواب وبعض آلات قسم المصبنة بمصنع المستخلصة ووحدة الصرف الصناعى بمصنع المستخلصة ٠ وسيتم تشكيل لجنة لدراسة مدى جدوى الاستفادة من وحدة تشقق الاحماض و القيزانات بالمستخلصة و الاذابة (الاتوكلاف) بالمستخلصة ايضا٠

(٦) - بلغ حساب التكوين السلعى نحو ٣٫٦٣٠ مليون جنيه تبين بشأنه ما يلى: *نحو ٢٫٩٢٥ مليون جنيه تمثل تكلفة مشروع وحدة انتاج السليكات منذ عام ٢٠٠٣ والذى يوجد بشأنه نزاع قضائى لازال منظورا امام القضاء ولم يتم استلامه لوجود عيوب.	تم تشكيل لجنة لدراسة الاضمحلال فى قيمة وحدة السليكات ان وجدت هذا مع العلم بان هذه الوحدة مقام عنها دعوى قضائية رقم ٢٠٠٨/٣٨٧١ م ٠ك اسكندرية وتاجلت لجلسة ٢٠١٧/٩/١٣ واحيلت للخبير ولم يحدد جلسة لها بعد ٠
*نحو ٦٫١٧ الف جنيه قيمة عدد ١ طلمبة مروحية بمصنع راغب وردت فى ٢٠١٦/٥/٧ غير مطابقة للمواصفات.	١- تم استلامها بموجب تقرير فحص مبدئي من المورد الشركة الفرعونية الألمانية للمعدات امر توريد رقم ٦٦٧ بتاريخ ٢٠١٦/٥/٢٢ . ٢- بالتجربة على الطبيعة تم ظهور عيوب بالطلمبة لا يمكن للفنيين معرفتها بالفحص الظاهري ولا تظهر تلك العيوب الا عند بدء التشغيل. ٣- هذا ولوجود عيوب بالطلمبة المذكورة تم ارتجاع الطلمبة للمورد للحصول على طلمبة بدلا منها علما بان الشركة يمكنها الحصول على ثمنها من المورد ولكن نظراً لارتفاع سعرها حالياً فالشركة متمسكة بالحصول على الطلمبة بالمواصفات الجيدة . مع العلم بانه يوجد طرف المصنع موتور الطلمبة بقدرة ١٥ حصان و الشاسيه الخاصة بالطلمبة المروحية و قد قامت الشركة باستلام طلمبة من المورد المذكور بتاريخ ٢٠١٧/٩/١٩ خاصة بخط صرف مصنع المستخلصة و لم يتم تسليم المورد الشيك الخاص بها بمبلغ ١٠٧٣٥ جنيه بخلاف مبلغ ١١١٦ جنيها تأمين خاص بالمورد طرف الشركة أى أن اجمالى تلك المبالغ الخاصة بالمورد و الموجودة طرف الشركة تغطى قيمة المديونية الموجودة طرف المورد و ذلك لحين الوصول لحل نهائى مع المورد لضمان مستحقات الشركة. علما بان الشركة خاطبت جهاز حماية المستهلك فى ٢٠١٦/٨/٣١ بخطاب جاء فيه اننا قد خاطبنا المورد المذكور أكثر من مرة لاستلام طلمبة المانى اصلية بدلا من الطلمبة مجهولة المصدر التى قام ببيعها لشركتنا وطالبت الشركة جهاز حماية المستهلك بالتكرم بالتنبيه باتخاذ اللازم ٠ هذا وقد تم استلام الطلمبة بتاريخ ٢٠١٧/٩/٢٧ وتم تحرير تقرير فحص مطابق
يتعين دراسة الاضمحلال فى قيمة المشروع تنفيذا للمعيار المصرى للمحاسبة رقم "٣١" اضمحلال قيمة الاصول واستكمال الاجراءات اللازمة للحصول على حقوق الشركة وكذا اتخاذ اللازم حيال الطلمبة غير المطابقة للمواصفات.	
(٧) - بلغ قيمة المخزون فى ٢٠١٧/٦/٣٠ نحو ٢٦٨ مليون جنيه وذلك بعد خصم الانخفاض فى قيمة المخزون عن الاصناف الراكدة وبطيئة الحركة بمبلغ ٧٫٠٣ مليون جنيه يخص العام منها ٥٫٣٣ مليون جنيه وذلك تطبيقا للمعيار المحاسبى المصرى رقم (٢) المخزون.	- تم حصر كافة الاصناف الراكدة و البطيئة على مستوى جميع مخازن الشركة و تم تقدير الانخفاض في قيمتها علماً بانه تم تشكيل لجنة لتحديث بيان أصناف المخزون الراكدة و البطيئة
(٨)- بلغ اجمالى ارصدة العملاء والمدينون الآخرون فى ٢٠١٧/٦/٣٠ نحو ٣٢٥٫٦٦ مليون جنيه متوقف منها نحو ٧٫٥٥٠ مليون جنيه ومكون لها مخصص من عدة سنوات بنحو ٦٫٤٣١ مليون جنيه وانخفاض فى قيمة العملاء خلال العام بنحو ١٫١٢٣ مليون جنيه وقد تبين بشأنها ما يلى: *ارسلت الشركة مصادقات للعملاء فى ٢٠١٧/٧/٣٠ وهو توقيت لا يسمح لنا بتلق اى ردود عن مدى صحتها مما حال دون التحقق من صحة هذه الارصدة كما لم يتم اجراء اى مطابقات على الارصدة المدينة الظاهرة فى ٢٠١٧/٦/٣٠ .	تم ارسال المصادقات الى العملاء و لم يرد خلاف ذلك وجارى اجراء مطابقات مع كبار العملاء٠
*ضمن حساب الارصدة المدينة مبلغ ٣١١٫٠٨٠ مليون جنية قيمة الفرق بين المدرج ضمن ايرادات المبيعات عن العام (عن مبيعات الزيت الخليط رقم ١ المنتج و المسلم لشركات السلع) و البالغ نحو ١٣٦٩ مليون جنيه لكمية ٨١٩٤٦ طن وفقا للخطاب الوارد من الشركة القابضة بتاريخ ٢٠١٧/٨/٩ بشان تحديد سعر البيع لطن الزيت	* الامر معروض على الجمعية العامة للشركة ٠

المنتج و المسلم لشركات السلع على اساس سعر ١٦٧٠٢ جنيه خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧ الموقع من رئيس الشركة القابضة والذى ينص على أن يتم اضافة الفرق بين هذا السعر و الاسعار السابقة لحساب المبيعات مقابل تجنيبها فى ارصدة مدينة اخرى لحين البت فى المذكرة المعروضة على معالى وزير التموين و التجارة الداخلية وبين المطابقة التى تمت مع الشركة القابضة بتاريخ ٢٠١٧/٨/١٠ عن المسلم لشركات السلع بقيمة نحو ١٠٥٨ مليون جنيه لنفس الكمية . يتعين تحديد الجهة التى ستقوم بسداد ذلك المبلغ واجراء مطابقة معها وذلك لاستيفاء كافة الشروط اللازمة للاعتراف بالايراد وفقا للمعيار المحاسبي المصرى رقم (١١) الايراد واجراء ما يلزم من تسويات (ان وجد) لما ذلك من أثر على نتائج اعمال الشركة .	
* تضمن نحو ٧٨٥ الف جنيه قيمة ارصدة مدينة متوقفة(مكون عنها مخصص بنحو ٣٧٤ الف جنيه فقط منذ عدة سنوات) منها	
أ - ٣٧١ الف جنيه تمثل ضريبة مبيعات مستحقة على شركة مالتى تريد عن تعاملاتها حتى عام ١٩٩٩	هذا المبلغ مكون عنه مخصص بنسبة ١٠٠% .
ب – ١٢٧ الف جنيه تم سدادها لتحسين شبكة الصرف لمصنع المستخلصة منذ عام ١٩٩٧ .	تم مخاطبة شركة الصرف الصحى بالإسكندرية بخطابنا فى ٢٠١٦/٦/٢٢ للحصول على الموافقة بالسماح بالصرف على الشبكة العمومية وقد افادت الشركة المذكورة بأنه لا مانع من توصيل صرف مصنع المستخلصة بشبكة الصرف العمومية وذلك بخطابها رقم ٢٤٦٣ بتاريخ ٢٠١٦/٨/١١ . * هذا وقد تم عمل الآتى لتحويل صرف المصنع : - تم تركيب عدد ٢ طلمبة شفط ورفع وخط مواسير pvc قطر ٦ بوصة بطول المصنع وعمل غرفة تهدئة بجوار باب المصنع و منها يتم الصرف على غرفة تفتيش أمام بوابة المصنع و الذى سيتم توصيلة على الشبكة العمومية للصرف الصحى . وتم عمل معاينة من شركة الصرف الصحى وقدرت تكاليف التوصيلة بمبلغ ٧١٨٧ جنيه وتم سداد المبلغ . علما بأنه تم التسوية على حساب التكوين السلعى فى شهر اغسطس ٢٠١٧ .
جـ - ١٣٢ الف جنيه ، ١٢٧ الف جنيه قيمة عجوزات فى كميات زيت تموينى الموردة عن طريق الشركة الفرعونية وشركة المحمودية للنقل والتجارة على التوالى . يتعين اتخاذ اللازم للحصول على مستحقات الشركة	* أما بالنسبة للشركة الفرعونية - - فقد صدر قرار من السيد المستشار / المحامى العام لنيابة غرب إسكندرية بتسليم الزيت الى الشركة العامة لتجارة الجملة طبقاً للقسائم الصادرة من شركتنا ومازالت الآجراءات سارية لأنه قد تم بيع تلك الكمية لشركة المجمعات الاستهلاكية وتم إيداع ثمنها عن طريق المحكمة فأنه يتعين رد هذا المبلغ إلى شركة الجملة او شركتنا وهذا هو ما تم تقديمه من تظلم و جاري المتابعة . - اما بالنسبة لقيمة ١٢٧١٣٧ قيمة عجوزات الزيت لشركة المحمودية – فقد اقامت الشركة دعوى الزام مع التعويض ضد شركة المحمودية مقيدة برقم ٢١٩١ لسنة ٢٠١٦ مدنى كلى ومازالت متداولة لجلسة ٢٠١٧/١٠/١٢ وتم حجزها للحكم بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٢٦
(٩) - قامت الشركة بتخفيض حساب المستلزمات بنحو ٣١٥ر٥ مليون جنيه قيمة ضريبة المبيعات السابق سدادها على الزيت التموينى عن الفترة من ٢٠١٤/٧/١ وحتى ٢٠١٦/٩/٣٠ طبقا للاقرار المعدل للضريبة على القيمة المضافة بتاريخ ٢٠١٧/١/٨ دون وجود سند باعتماد مصلحة الضرائب لذلك . يتعين مخاطبة مصلحة الضرائب للحصول على اعتماد	فور اكتشاف واقعة السداد بالخطأ تم اخطار المامورية و التى قامت بفحص تلك الفترة . * تم الأنتهاء من اعمال فحص ضريبة المبيعات عن السنوات ٢٠١٤/٢٠١٥،٢٠١٥/ ٢٠١٦ وكذلك تم إخطارنا بالنموذج ١٥ض.ع.م الوارد لنا تحت رقم ٣٠٤٠بتاريخ ٢٠١٧/٢/٢٨ وعلية تم الحصول على صورة من مذكرة الفحص الخاصة بتلك الفترة و الوارد بها صـ٢٦ التسوية الخاصة بالضريبة المسددة بالخطأ خلال السنوات المذكورة و التي طالبت من خلالها المصلحة بمعالجة هذا

تابع الرد على تقرير مراقبي الجهاز المركزى للمحاسبات عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٧/٦/٣٠

باستحقاق الشركة ذلك المبلغ واجراء التصويب اللازم فى ضو ذلك ٠	الأمر على النحو الاتى : - من حيث انه تم زيادة قيمة المستلزمات السلعية بقيمة الضريبة المسددة عند الشراء وعليه يتم استبعاد وتخفيض قيمة تلك الضريبة من حساب المستلزمات السلعية عند إجراء التسوية ٠
(١٠) -تم تحميل قائمة الدخل بنحو ٦ر٤ مليون جنيه قيمة مكافأة العاملين عن العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧ بخلاف نحو ١ر٥ مليون جنيه حصة الشركة فى التامينات عن تلك المكافأة(تحت اعتماد الجمعية العامة للشركة).	تحت اعتماد الجمعية العامة للشركة ٠
(١١) تحملت استخدامات الشركة بالزيادة نحو ١٧,٢١٠ مليون جنيه نتيجة عدم التزامها بنسب الخلط المقررة من الشركة القابضة خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧ حيث تم استخدام كمية ٨٤٠٧ طن زيت عباد بدلا من الصويا مما ادى لزيادة الاعباء و تكاليف الانتاج دون مبرر ٠ يتعين تحقيق الامر مع موافاتنا باسباب عدم الالتزام بالنسب المقررة للخلط	تم تحويل الموضوع الى الشئون القانونية ٠
(١٢) ضمن حساب اعباء وخسائر مبلغ ١,٤٢٤ مليون جنيه قيمة ضريبة مبيعات على المارجرين المدرج بالارصدة المدينة فى السنوات السابقة (مصلحة ضرائب المبيعات) و التى تم خسارة الاستئناف بشانها بالدعوى رقم ٥٣٢١ لسنة ٦٤ ق فى عام ٢٠١١ حيث تم اعدام ذلك الدين بقرار مجلس الادارة رقم ٢٠١٧/٨/١٥٥٩ بتاريخ ٢٠١٧/٨/٣٠ ٠	رغم قيام الشركة بهذا الاجراء الا ان هناك العديد من الاجراءات القانونية قامت الشركة باتخاذها في هذا الشأن فبعد صدور حكم الاستئناف المذكور قامت الشركة بالطعن علي الحكم امام محكمة القضاء الاداري ولم تحدد أولي الجلسات حتي تاريخه وبعرض الموضوع على الشركة القابضة أفادت بأن العرض علي محكمة القضاء الاداري يعتبر حكم اول درجة وثاني درجة هووالعدم سواء طبقاً لحكم الدستورية الصادرة من المحكمة الدستورية العليا بأختصاص القضاء الاداري بنظر تلك المنازعات وعدم اختصاص القضاء العادي . وهو دين حكومى وليس لاحد العملاء ولم يكن مكون عنه مخصص ٠
(١٣) المخصصات فى مجملها غير كافية لمواجهة الاعباء و الالتزامات المالية المحتملة على الشركة حيث لم يتم تدعيمها لمقابلة مطالبة محافظة الاسكندرية ممثلا فى جهاز حماية املاك الدولة و البالغ قيمتها ١٩٨ مليون جنيه كمقابل انتفاع عن ارض مصنع محرم بك حيث تم تحميل القوائم المالية فقط بمبلغ نحو ١٣,٦٠ مليون جنيه كمقابل انتفاع (٨,٣٠ مليون جنيه عن العام الحالى ، ٥,٣٥٠ مليون جنيه عن العام السابق)٠	الخلاف بين الشركة ومحافظة الاسكندرية على ٣ قطع اراضى قامت الشركة بسداد قيمتها طبقا للتعاقد وكما هو موضح بالملاحظة الاولى وهناك دعاوى قضائية ضد المحافظة انتهت احدهما لصالح الشركة وتم رفع دعوى امام قاضى الامور المستعجلة لالزام محافظة الاسكندرية بافاد مندوب عنها للتوقيع على عقد البيع والقطعتين الثانية و الثالثة ينطبق عليهما ذات الحكم لصادر فى الدعوى الخاصة بمساحة القطعة الاولى٠ علما بأن مخصصات الضرائب المتنازع عليها و الديون المشكوك فيها كافية.
(١٤) نظام التكاليف المطبق بالشركة فى حاجة الى مزيد من التطوير والدراسة لتحديد تكلفة المنتجات واعادة توزيع التكلفة المباشرة وغير المباشرة على مراكز الانتاج والخدمات الانتاجية ٠	تم تشكيل لجنة من ادارة التكاليف بشركتنا و إدارة التكاليف بشركة الاسكندرية للزيوت و الصابون و ذلك لدراسة نظام التكاليف المطبق بالشركة على مستوي المصانع الثلاث و دراسة توزيع التكلفة المباشرة و غير المباشرة على مراكز الانتاج و الخدمات الإنتاجية و مقارنة سعر البيع بالتكلفة الصناعية و ايضاً بالتكلفة الكلية و تحديد الثغرات وطرق معالجتها . *وقد استمرت اللجنة في العمل لمدة تزيد عن شهر و انتهت من اعمالها في ٢٠١٧/١/١٦ و قامت برفع توصياتها لادارة الشركة و التى قامت بالتنبيه بالعمل بما جاء بمذكرة اللجنة المذكورة هذا ومازال العمل جارى على تطوير تلك الادارة بكافة السبل الممكنة للوصول الى افضل النتائج.

(١٥) نوصى باستكمال تدعيم نظام الرقابة الداخلية المطبق بالشركة	* لقد تم بالفعل تدعيم نظام الرقابة الداخلية المطبق بالشركة حالياً وذلك عن طريق عمل العديد من الدورات المستندية و التعليمات التنفيذية وهى على سبيل المثال: - - عمل دورات مستنديه للعمل في بوابات الإفراد. - عمل دورات مستنديه للعمل في بوابات المصانع. -عمل تعليمات تنفيذية للدورة المستندية لإعمال خزينة الوارد . -عمل تعليمات تنفيذية للدورة المستندية لأعمال الخزينة الفرعية . * هذا و يتم حالياً متابعة تلك الدورات و التعليمات بكل دقة كذلك تم اخذ كافة الملاحظات الواردة بتقرير الفحص المستندي عن الفترة من ٢٠١٦/٧/١ حتى ٢٠١٧/٥/٣١ و ملاحظات الإشراف على لجان الجرد السنوي في ٢٠١٧/٦/٣٠ بعين الاعتبار و العمل مستقبلاً على تلافيها لإحكام الرقابة و معالجة مواطن الضعف و القصور في اى من نواحي العمل بشركتنا .
(١٦) - عدم قيام الشركة بتوفيق اوضاعها البيئية طبقا للاشتراطات الواردة بقانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ المعدل بالقانون ٩ لسنة ٢٠٠٩ .	- الشركة ملتزمة بالقوانين و القرارات و التوصيات الخاصة بحماية البيئة حيث تقوم بالمراقبة و المتابعة الدورية لعمليات التطهير لشبكات الصرف و استخدام الغاز الطبيعى كوقود صديق للبيئة . - توافر سجل بيئي لكل مصنع من مصانع الشركة يراجع شهريا و يستحدث سنويا حسب التغيرات التى تطرا على كل مصنع و ان نتائج التفتيش البيئي مطابقة لقوانين البيئة قانون ٤ لسنة ١٩٩٤ و قانون ٩ المعدل لسنة ٢٠٠٩ . وبالنسبة لموضوع حماية البيئة فانه لا يوجد اى نوع من انواع التلوث وذلك حسب التالى: (١)التلوث الهوائى لا يوجد تلوث هوائى حيث ان مصانع الشركة تعمل بالغاز الطبيعى كوقود للطاقة. (٢) التلوث المائى لا يوجد اى تلوث مائي حيث تقوم المصانع بالصرف على شبكة المجارى المائية حيث انها مطابقة لشروط الصرف الصناعى طبقا للقرار ٤٤ لسنة ٢٠٠٠ وقانون ٤٨ لسنة ٨٢ . (٣) يوجد عقد صيانه دوري مع شركة الصرف الصحي بإسكندرية بقيمة اجمالية ٢٠٨١٠,٥٠ مقابل الكسح الفعلى لمصانع الشركة خلال السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦. (٤) يوجد عقد تجميع و التخلص من المخلفات الصلبة مع شركة نهضة مصر لمصنعي (محرم بك و راغب) بقيمة فعلية ٨٦٦٥٩,٤٦ جنيه خلال السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ (٥) يوجد عقد لجمع مخلفات الصلبة لمصنع دمنهور مع الوحدة المحلية لمدينة دمنهور بقيمة اجمالية ٢٧٠٠٠ج خلال السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ . (٦) جميع مصانع الشركة تعمل بنظام المصايد لتصفية الزيوت من مياه الصرف الصناعية قبل خروجها الى الشبكة العمومية ويتم اخذ عينات سنويا من مصانع الشركة بمعرفة الصرف الصحي بتكلفة قدرها ١٥٩٣,٠٠ جنيها . (٧) تم عمل قياسات لموثات الهواء لمصانع الشركة عن طريق معهد الدراسات العليا و البحوث بالاسكندرية وجاءت جميع نتائج العينات مطابقة و بتكلفة قدرها ٤٦٠٠ جنيه. (٨) يوجد تعاقد مع شركة كفر الزيات للمبيدات لمكافحة القوارض و الحشرات بالشركة بقيمة إجمالية ٣٤٨٨٢,٨٨ جنيه . (٩) تقوم الشركة بتنفيذ برامج حماية البيئة عن طريق دورات تدريبية خاصة توضع فى خطة برامج التدريب الخاصة بالشركة وتمول من ميزانية الشركة .

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
قطاع الشئون المالية

تابع الرد على تقرير مراقبي الجهاز المركزى للمحاسبات عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٧/٦/٣٠

(١٧) -عدم قيام الشركة باعداد قوائم محاسبية خاصة بالبيئة والخدمات الاجتماعية.	سوف يتم ادراج مصاريف البيئة و الخدمات الاجتماعية ضمن قائمة بالايضاحات مستقبلا.
(١٨) - عدم الالتزام بالقواعد الصادرة باستمرار قيد وشطب الاوراق المالية بالبورصة المصرية الصادرة فى فبراير ٢٠١٤ بخصوص تضمين مجلس ادارة الشركة عضوين مستقلين على الاقل .	

رئيس قطاع الشؤن المالية
محاسب / سوزان السيد يوسف

رئيس مجلس الادارة و العضو المنتدب
محاسب / سمير عبدالعظيم عبدالحميد

تابع الرد على تقرير مراقب الحسابات الأستاذ / اشرف لطفى حجازى عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٧/٦/٣٠

(١)لم يتم الانتهاء من اجراءات تسجيل ونقل الملكية باسم الشركة لاراضي مصنع محرم بك بمساحة قدرها ٦١٠٦٠ متر مربع بالاضافة الي المخزن والمكتب والبدروم بمنطقة المطرية والمخزن بمدينة المنصورة بمساحة قدرها ١٢٩ متر مربع والمحل بمدينة دسوق بمساحة قدرها ٢٩ متر مربع كما لم يتم حسم الخلاف مع جهاز حماية املاك الدولة وحي وسط الاسكندرية بشأن مقابل حق الانتفاع لارض مصنع محرم بك والتي بلغت طبقاً لاخر مطالبة واردة للشركة حتي ٣٠ يونيو ٢٠١٧ نحو ١٩٨ مليون جنيه وقد قامت الشركة بتحميل قائمة الدخل بمبلغ ٨,٣ مليون جنيه مقابل حق الانتفاع عن السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ وكذا تحميل الخسائر المرحلة بمبلغ ٥,٣ مليون جنيه عن مقابل حق الانتفاع عن السنوات السابقة .

نوضح أن ارض قطاع مصانع محرم بك تنقسم إلى عدة قطع بياناتها كالتالى:-

القطعة الاولى:

- بمساحة ٦٠٤٢,٣٤ م٢ مستأجرة من محافظة الاسكندرية بموجب العقد المشهر رقم ٤٠٨٧ لسنة ٧٠وقد حصلت الشركة على حكم قضائي نهائي و إقرار من المستشار القانوني لحماية أملاك الدولة بتملك الشركة لتلك القطعة بالسعر السائد وقت التأجير سنة ١٩٧٢ بسعر المتر ١,٧٥ قرش وتم اتخاذ إجراءات شهر تلك القطعة و قام الشهر العقاري بابلاغ أملاك الدولة لحضور مندوب عنها للإقرار بالملكية لصالح الشركة ولم يحضر وتم الالتجاء الى القضاء المستعجل و الدعوى محدد لها جلسة ٢٠١٧/١٠/١٢ لالزام جهة الادارة بالتوقيع علي العقد.

- القطعة الثانية :

مساحة ١٦٨٢٥,١٨م٢ مستأجرة من محافظة الإسكندرية بموجب العقد المشهر رقم ٤٠٨٤ لسنة ٧٠.

- القطعة الثالثة :-

مساحة ٢٠٥٥٢,٦٩ م٢ مستأجرة بموجب محضر تسليم مورخ١٩٦٩/٦/١١ وقد قامت الشركة بسداد ثمن الارض المقدر وقت التاجير للقطع الثلاث سالفة الذكر بالانذرات الاتية:

- إنذارا عرض بتاريخ ١٩٩٤/٨/١٤ بمبلغ ٣٥٩٦٧.٢ جنيه- عن مساحة ٢٠٥٥٢,٦٩٠ م٢ تم تسليمه لموظف خزينة
جهاز حماية أملاك الدولة – فتحي مرسي أحمد.
- إنذار عرض بتاريخ ١٩٩٤/١١/١٩ بمبلغ ٤٠٠١٨,١٦٠ جنيها عن مساحة ١٦٨٢٥,١٨م٢ و مساحة ٦٠٤٢,٣٤٠ م٢ – وجدير بالذكر ان تلك القطعتين الثانية و الثالثة ينطبق عليهما ذات الحكم الصادر في الدعوى الخاصة بمساحة القطعة الاولى

- المطالبة المالية : -

فوجئت الشركة بجهاز حماية املاك الدولة يرسل مطالبات بمبالغ باهظة لا تتناسب مع الواقع – و لم نتوصل لاسس المحاسبة التى بنى عليها هذا المبلغ - تعاملت الشركة بمخاطبة الجهات السيادية لاكثر من مرة و اخر مذكرة تم ارسالها الى السيد الفاضل رئيس مجلس ادارة الشركة القابضة للصناعات الغذائية وقام سيادته بارسال مذكرة الى السيد الفاضل / وزير التموين و والذي قام سيادته بمخاطبة السيد / محافظ الاسكندرية وذلك لترك الامر للقضاء حيث ان هناك منازعات منظورة أمام القضاء .

- أما بالنسبة لباقي مساحة ارض مصنع محرم بك وقدرها ١٨ الف م ٢ فهي عبارة عن الاتى :-

تابع الرد على تقرير مراقب الحسابات الأستاذ / اشرف لطفى حجازى عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٧/٦/٣٠

	١٤٠٠م٢ تقريباً بموجب محضر اتفاق بين شركة الغازات و شركة الزيوت المستخلصة بقرار من السيد / وزير الصناعة مؤرخ١٩٨٨/٦/٩ومحضر اجتماع مؤرخ فى ١٩٨٨/١١/١٧ بشأن انهاء هذا النزاع بحضور السيد/نبيل الليثى مدير الشئون القانونية بمكتب وزير الصناعة والسيد / شوقى الحناوى – مدير الشئون القانونية بمكتب وزير الصناعة . - ١٦٦٠٠م٢ تقريباً بموجب قرار التأميم. و أحتياطيـــا : قد تم عمل استحقاق مبلغ ٥,٣ مليون جنيه كإيجار من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠ ومبلغ ٨,٣ مليون جنية كإيجار عن الفترة من ٢٠١٦/٧/١ حتى ٢٠١٧/٦/٣٠ وذلك من قيمة المطالبة المالية الواردة لنا من جهاز حماية أملاك الدولة فى ٢٠١٧/٥/٢٢ بمبلغ ١٩٨ مليون جنيه. - مع العلم أن المبلغ المدرج بحساب / الاراضى و البالغ ١٦٥ الف جنيه يتضمن الاتى ٣٥٩٦٧,٢٠٧ ثمن قطعة ارض مساحتها ٢٠٥٥٢,٦٩٠ م٢ . ٤٠٠١٨,١٦٠ ثمن قطعتين مساحة ١٦٨٢٥,١٨٠م ٢ و ٦٠٤٢,٣٤٠م٢ ١٢٦٤٦,١٦٣ فرق فى القيمة المقدرة للثلاث قطع اراضي . ٦٩٥٨٦,٨٢٥ قيمة مصاريف ردم وتمهيد الارض الخاصة بالمصبنة الجديدة ٦٥٧٠,٥٩٩ قيمة اراضى مقام عليهاالمبانى بالمصنع عام ١٩٦٣ . اولا:عقارات المطرية : مخزن ومكتب وبدروم بمنطقة المطرية الت للشركة كسداد لمديونية العميل / فرج محمد محمد عبد الرحيم البالغة ١.٤٥٥,٠٠٠ وقد تقدمت الشركة بطلب للمدعي العام الاشتراكي لتحصيل المديونية وقد تحصلت الشرك علي محل تجاري تمليك واقع اسفل العقار رقم ٧ شارع عزت باشا المطرية – القاهرة وهذا المحل عبارة عن مكتب ملحق به مخزن تبلغ مساحة المكتب ١٥,٧٥م وبه بعض المنقولات ومخزن بمساحة ١٩٠م ليكون أجمالي المحل التجاري ٢٠٥,٧٥ م ٢ مقابل اعتماد مبلغ ٩٠٠ الف جنيه من المديونية وهذا يعتبر قسمة غرماء ويتبقي من المديونية ٥٥٠ الف جنيه ولا يوجد لدي العميل اية ممتلكات ينفذ عليها باقي المديونية – وتوفي العميل وان الشقة الكائنة في ٩ شارع عزت باشا المطرية بمساحة ١١٠ م٢ بمبلغ تسعون الف جنيه قد تم تسجيلها واشهرها بموجب العقد النهائي ٣٧٥٦ لسنة ٢٠١٧ المطرية وجاري شهر مساحة ٧٦١م٢ في كامل ارض ومباني العقار ٧ شارع عزت باشا المطرية القاهرة بالطلب رقم ١١١ لسنة ٢٠١٦ المطرية – بخلاف ماسيتم شهره بالعقد الصادر من مساعد المدعي العام الاشتراكي الخاص بالمحل التجاري والذي يتضمن مكتب ومخزن بالمطرية ثانيا: بشان عقار المنصورة : مستغل كمخزن ومركز توزيع للشركة مساحته ١٢٩ متر مربع سند

تابع الرد على تقرير مراقب الحسابات الأستاذ / اشرف لطفي حجازى عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٧/٦/٣٠

	الملكية الحكم رقم ٢٠٠٥/٥٨٦٧ م.ك المنصورة بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى وصحيفة الدعوى المشهرة بالشهر العقارى برقم ٣٣٤ لسنة ٢٠٠٥ . ثالثا: محل تجارى بدسوق: بمساحة ٣٠ متر تقريبا آلت ملكيته للشركة بموجب عقد بيع ابتدائى من العميل / محمد عبدالشافى حسنى البحراوى وتم ثبوت الملكية بموجب حكم قضائى بصحة ونفاذ عقد البيع.
(٢)- أفصحت محاضر جرد الاصول في ٣٠ يونيو ٢٠١٧ عن وجود قطعة أرض وبعض المباني التي حصلت عليها الشركة من العميل أحمد عبد الحميد الفلاح بمدينتي السادات وقويسنا عن مديونيته البالغة ١,٥٧٣ مليون جنيه غير مقيدة بسجل الاصول ولم يتم تسجيل ونقل ملكيتها باسم الشركة.	* بالنسبة لأرض قويسنا بمساحة ٨ قراريط و ١٨ سهم تقريباً تحت العجز و الزيادة و كذلك عقارات بمدينة السادات عبارة عن معرض + مخزنين * قد تم وضع اليد عليها من العميل/ عبد الحميد حسن حسن الفلاح و ذلك مقابل مديونية مستحقة للشركة قدرها مليون و خمسمائة و سبعون الف جنيها منذ عام ٢٠٠٢ . وقد تم القبض على العميل المذكور بمعرفة الرقابة الإدارية و تم التحقيق معه في القضية رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢تحقيق كسب غير مشروع و بعد ذلك حصلت الشركة على عقود بيع من اولاده بصفتهم وكلاء عنه الا انه قد صدر قرار بالتحفظ و منع من التصرف في الممتلكات وقد داومت الشركة على تقديم طلبات لوزارة العدل إدارة الكسب غير المشروع . و بتاريخ ٢٠١٧/٧/٦ ورد للشركة كتاب السيد معالي المستشار / مساعد وزير العدل لإدارة الكسب غير المشروع للحضور بمقر الوزارة وتم الحضور وكان من ضمن طلباتهم موافقة مجلس الادارة من عدمه على طلب رفع التحفظ على تلك الملكيات العقارية واعتمادها مقابل المديونية المقيدة على العميل / عبدالحميد حسن حسن الفلاح ونجله احمد وقد وافق مجلس الادارة بجلسته المنعقدة في ٢٠١٧/٦/٣٠ . و تم تقديم طلب بالاكتفاء بالارض الزراعية بقويسنا و مدينه السادات وفاء للمديونية حيث ان العميل قد توفي الى رحمة الله و تقدمنا بطلب بذلك مع طلبنا لرفع التحفظ لاتخاذ اجراءات نقل الملكية واعدت مذكرة من السيد المستشار/ محمد حامد – نائب مساعد الوزير وإحالتها للمحكمة الجنايات للتصديق حيث أن العميل قد سبق الحكم عليه بالسجن عشر سنوات في الجناية رقم ١٢٧٠١ لسنة ٢٠٠٢ و تم ذلك في ٢٠١٧/٨/٢١ والحضور امام محكمة الجنايات في ٢٠١٧/٩/١٤قد تم تأجيلها ولم يحدد موعد بعد وقد تم تقديم طلب في ٢٠١٧/٨/٢٨ الى مديرية الزراعة بقويسنا وذلك للحصول على شهادة تفيد ان الارض داخل كردون المدينة و ليست زراعية و جارى اتخاذ الاجراءات اللازمة بمعرفة الشركة لنقل الملكية لصالح الشركةمع العلم بان قيمة الاصول التى تحت يد الشركة تفوق قيمة مديونية العميل المذكور
(٣)- يتضمن حساب المشروعات تحت التنفيذ نحو ٢,٩٢٥ مليون جنيه تمثل تكلفة مشروع انتاج وحدة السليكات منذ عام ٢٠٠٣ والذي يوجد بشأنه نزاع قضائي لازال منظورا أمام القضاء .	تم تشكيل لجنة لدراسة الاضمحلال فى قيمة وحدة السليكات ان وجدت هذا مع العلم بان هذه الوحدة مقام عنها دعوى قضائية رقم ٢٠٠٨/٣٨٧١ م .ك اسكندرية وتأجلت لجلسة ٢٠١٧/٩/١٣ واحيلت للخبير ولم يحدد جلسة لها بعد
(٤)- بلغ رصيد العملاء في ٣٠ يونيو ٢٠١٧ نحو ٨,٢٩٩ مليون جنيه منها ارصدة	ما زالت الشركة تسعى جاهدة للحصول على تلك المستحقات بكافة السبل.

تابع الرد على تقرير مراقب الحسابات الأستاذ / اشرف لطفى حجازى عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٧/٦/٣٠

عملاء متوقفة بنحو ٧,٢ مليون جنيه تخص عملاء القطاع الخاص ومندوبي البيع مكون عنه مخصص بالكامل وتتضمن الارصدة المتوقفة بعض الحسابات التي إستنفذت الشركة بشأنها كافة الاجراءات القانونية لتحصيلها ويتعين تحديد هذه الارصدة واتخاذ اللازم نحو أعدامها خصماً من المخصص المكون لهذا الغرض.	
(٥)- لم يتم إجراء مطابقات مع كبار العملاء والموردين وقد قامت الشركة بارسال مصادقات عن الارصدة المدينة للعملاء والموردين وبعض الارصدة الدائنة ولم تصلنا سوي ثلاث ردود حتي تاريخه ٠	تم أرسال المصادقات ولم يرد ما يخالف ذلك ٠ و جارى استكمال مطابقات كبار العملاء و الموردين.
(٦)- تتضمن الحسابات المدينة الاخري نحو ٣١١,٠٨٠ مليون جنيه دون تحديد مسمي الحساب الخاص بها وذلك بناء علي خطاب الشركة القابضة للصناعات الغذائية المؤرخ في ٩ أغسطس ٢٠١٧ بتحديد سعر الزيت نمرة (١) المسلم للشركة خلال العام ٢٠١٦/٢٠١٧ علي اساس ١٦٧٠٢ جنيه / طن علي أن يتم أدراج فرق السعر والاسعار السابقة لحساب المبيعات مقابل تجنيبها في حسابات مدينة أخري لحين البت في المذكرة المعروضة علي السيد وزير التموين ويتعين أولا ضرورة مطابقة المبلغ المذكور الناتج من إحتساب فروق الاسعار والمدرج علي حساب المبيعات مع الشركة القابضة لحين تحديد الجهة المدينة بمعرفة السيد وزير التموين	* الأمر معروض على الجمعية العامة للشركة
(٧)- تتضمن الحسابات المدينة الاخري رصيد مرحل من سنوات سابقة يبلغ نحو ٣٧١ الف جنيه باسم شركة مالتي تريد قيمة ضريبة مبيعات مستحقة عن تعاملات الشركة المذكورة خلال الفترة من ١٩٩٤ إلي ١٩٩٩.	هذا المبلغ مكون عنه مخصص ١٠٠ % ٠
(٨) تضمنت الحسابات المدينة الاخري نحو ١٣٢ الف جنيه و١٢٧ الف جنيه تمثل قيمة عجز في كميات زيت التموين المورد بواسطة شركتي الفرعونية والمحمودية علي التوالي.	* اما بالنسبة للشركة الفرعونية - - فقد صدر قرار من السيد المستشار / المحامى العام لنيابة غرب اسكندرية بتسليم الزيت الى الشركة العامة لتجارة الجملة طبقا للقسائم الصادرة من شركتنا ومازالت الاجراءات سارية لانه قد تم بيع تلك الكمية لشركة المجمعات الاستهلاكية وتم إيداع ثمنها عن طريق المحكمة فانه يتعين رد هذا المبلغ الى شركة الجملة او شركتنا وهذا هو ما تم تقديمه من تظلم و جاري المتابعة - اما بالنسبة لقيمة ١٢٧١٣٧ قيما عجوزات الزيت لشركة المحمودية - فقد اقامت الشركة دعوى الزام مع التعويض ضد شركة المحمودية مقيدة برقم ٢١٩١ لسنة ٢٠١٦ مدني كلي ومازالت متداولة لجلسة ٢٠١٧/١٠/١٢
(٩)- بلغ مخصص القضايا مبلغ ٦,٨٢٥ مليون جنيه في ٣٠ يونيو ٢٠١٧ ويتعين تدعيم	الخلاف بين الشركة ومحافظة الاسكندرية على ٣ قطع اراضى قامت الشركة بسداد قيمتها طبقا

تابع الرد على تقرير مراقب الحسابات الأستاذ / اشرف لطفى حجازى عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٧/٦/٣٠

هذا المخصص لمواجهة مطالبة جهاز حماية أملاك الدولة وحي وسط الاسكندرية بشأن مقابل حق الانتفاع لارض مصنع محرم بك البالغة نحو ١٩٨ مليون جنيه .	للتعاقد وكما هو موضح بالملاحظة الاولى وهناك دعاوى قضائية ضد المحافظة انتهت احدهما لصالح الشركة وتم رفع دعوى امام قاضى الامور المستعجلة لالزام محافظة الاسكندرية بافاد مندوب عنها للتوقيع على عقد البيع و الجدير بالذكر أن القطعتين الثانية و الثالثة ينطبق عليهما ذات الحكم الصادر فى الدعوى الخاصة بمساحة القطعة الاولى.
(١٠) قامت الشركة بتسوية بعض المبالغ على حساب الارباح والخسائر المرحلة تتمثل فيما يلي : * مبلغ نحو ٥,٩ مليون جنيه يمثل قيمة رد فوائد مستحقة على اعتمادات الزيوت الموردة بمعرفة الشركة القابضة عن العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ وذلك طبقاً لخطاب الشركة القابضة الوارد خلال العام المالي الحالي * مبلغ نحو ٣٤٣ ألف جنيه يمثل قيمة ضرائب عقارية مستحقة عن مصنع دمنهور عن الفترة من أول يوليو ٢٠١٣ إلي ٣٠ يونيو ٢٠١٦ . * مبلغ نحو ٥,٣ مليون جنيه يمثل جزء من مقابل حق انتفاع ارض مصنع محرم بك عن الفترة من أول يوليو ٢٠١٥ إلي ٣٠ يونيو ٢٠١٦ علماً بأن مبلغ المطالبة الاجمالية حتي ذلك التاريخ هو ١٧٥ مليون جنيه طبقاً للمطالبة الواردة للشركة بتاريخ ٣١ يوليو ٢٠١٦	تم الافصاح بالقوائم المالية و الايضاحات المتممة و المعالجة المحاسبية تتفق ومعايير المحاسبة المصرية
(١١)- قامت الشركة بتخفيض تكلفة المبيعات عن العام الحالي بنحو ٥,٣١٦ مليون جنيه يمثل قيمة ضريبة المبيعات المسددة بالخطأ علي كميات الزيت التمويني المباعة خلال الفترة من أول يوليو ٢٠١٤ حتي ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ علما بأن ما يخص العام الحالى هو الفترة من اول يوليو ٢٠١٦ الى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ .	فور اكتشاف واقعة السداد بالخطأ تم اخطار المأمورية و التى قامت بفحص تلك الفترة . * تم الانتهاء من اعمال فحص ضريبة المبيعات عن السنوات ٢٠١٤/٢٠١٥،٢٠١٥/ ٢٠١٦ وكذلك تم اخطارن ا بالنموذج ١٥ض.ع.م الوارد لنا تحت رقم ٣٠٤٠بتاريخ ٢٠١٧/٢/٢٨ وعلية تم الحصول علي صورة من مذكرة الفحص الخاصة بتلك الفترة و الوارد بها صـ٢٦ التسوية الخاصة بالضريبة المسددة بالخطأ خلال السنوات المذكورة و التي طالبت من خلالها المصلحة بمعالجة هذا الامر على النحو الاتى : - من حيث انه تم زيادة قيمة المستلزمات السلعية بقيمة الضريبة المسددة عند الشراء وعليه يتم استبعاد وتخفيض قيمة تلك الضريبة من حساب المستلزمات السلعية عند اجراء التسوية .
(١٢)- قامت الشركة بتحميل قائمة الدخل بنحو ٦,٤٤٠ مليون جنيه تمثل قيمة مكافآت العاملين عن العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ وكذا مبلغ بنحو ١,٥٤٥ مليون جنيه تمثل قيمة التأمينات الاجتماعية المتعلقة بهذه المكافآت وذلك تحت اعتماد الجمعية العامة للشركة .	تحت اعتماد الجمعية العامة للشركة
(١٣) لم نتمكن من ملاحظة الجرد الفعلى لرصيد المخزون المدرج فى القوائم المالية	جميع اعمال الجرد فى ٢٠١٧/٦/٣٠ تمت تحت اشراف السادة مراقبى الجهاز المركزى

تابع الرد على تقرير مراقب الحسابات الأستاذ / اشرف لطفى حجازى عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٧/٦/٣٠

(١٣) لم نتمكن من ملاحظة الجرد الفعلى لرصيد المخزون المدرج فى القوائم المالية للشركة المؤرخة ٣٠ يونيو ٢٠١٧ حيث ان الجرد تم فى تاريخ سابق لتعييننا كمراقب لحسابات للشركة ، وكذا التعديلات التى قد تكون لازمة لو كنا قد تمكنا من ملاحظة الجرد الفعلى و الحصول على الادلة الكافية فيما يتعلق بأرصدة أول المدة.	جميع اعمال الجرد فى ٢٠١٧/٦/٣٠ تمت تحت اشراف السادة مراقبى الجهاز المركزى للمحاسبات. ويوجد تقرير خاص بأهم الملاحظات التى اسفر عنها الاشراف على اعمال لجان الجرد السنوى بالشركة فى ٢٠١٧/٦/٣٠ . ورد الينا من سيادتهم تحت رقم ٩٧ فى ٢٠١٧/٧/٣١ . وجميع ملاحظات ذلك التقرير تم تسويتها ومعالجتها .
(١٤)تحتفظ الشركة بنظام تكاليف نوصى بتطويره.	تم تشكيل لجنة من ادارة التكاليف بشركتنا و إدارة التكاليف بشركة الاسكندرية للزيوت و الصابون و ذلك لدراسة نظام التكاليف المطبق بالشركة على مستوي المصانع الثلاث و دراسة توزيع التكلفة المباشرة و غير المباشرة على مراكز الإنتاج و الخدمات الإنتاجية و مقارنة سعر البيع بالتكلفة الصناعية و ايضاً بالتكلفة الكلية و تحديد الثغرات وطرق معالجتها . *وقد استمرت اللجنة في العمل لمدة تزيد عن شهر و انتهت من اعمالها في ٢٠١٧/١/١٦ و قامت برفع توصياتها لادارة الشركة و التى قامت بالتنية بالعمل بما جاء بمذكرة اللجنة المذكورة هذا ومازال العمل جارى على تطوير تلك الادارة بكافة السبل الممكنة للوصول الى افضل النتائج

رئيس قطاع الشؤن المالية

محاسب / سوزان السيد يوسف

رئيس مجلس الادارة و العضو المنتدب

محاسب / سمير عبدالعظيم عبدالحميد